

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح للتوجيهي السادس

تطبيق القانون

بالمؤسسات السجنية

ملخص

- يجب تسيير المؤسسات السجنية وفق التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، إلى جانب القوانين المحلية التي ينبغي ملاءمة مساطرها مع العدالة الطبيعية.
- ومع ذلك، لا يتم احترام القانون في العديد من السجون.
- ومن شأن ذلك أن يرسخ الفساد في المؤسسات السجنية وأجهزة الشرطة والنظام القضائي، ويؤدي إلى انتشار تعرض السجناء للعنف على يد زملائهم والموظفين.
- في بعض الأحيان يتحكم السجناء في السجون. فقد يتم تغييب القانون في المنظومات السجنية بسبب ضعف الدولة بشكل عام، وإهمال المؤسسات السجنية بشكل خاص، أو من جراء افتقاد الموظفين للوسائل الضرورية لفرض القانون.
- من الصعب معالجة العنف والفساد في المؤسسات السجنية، غير أن ذلك ممكن إذا كان هناك دعم من السلطات الحكومية العليا، وتمت طمأنة موظفي المؤسسات السجنية وتكوينهم للعمل بشكل مخالف، وكان هناك انخراط لهيئات المراقبة المستقلة والمجتمع المدني.
- يتطلب القضاء على العنف والحد من سوء المعاملة التزاماً قوياً من لدن السلطات وبرنامجاً بعيد المدى لتغيير ثقافة الموظفين والسلوكيات المرتبطة بالعمل في المؤسسات السجنية.

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية. وجميع هذه المقترحات التوجيهية:

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراستات السجنية

يجب تدبير السجون وفق أحكام القانون سواء تعلق الأمر بالمرجعيات الدولية في مجال الحقوق الإنسان أو بالقوانين والتشريعات المحلية. وبالتالي، فينبغي ملائمة المساطر المطبقة في السجون مع العدالة الطبيعية. ومع ذلك، فإن هذه المقاربة أوسع من أن تكون مجرد "تمتع السجناء بحقوقهم". فتسيير السجون طبقاً للقانون لا يخدم السجناء وأسرهم فقط، بل يفيد كذلك موظفي السجون لأن من شأن ذلك أن يوفر لهم شروط عمل أفضل من حيث الأمن ويمكنهم من أداء مهامهم بشكل أكثر جدية واحترافية ويصون حقوقهم كموظفين ومواطنين.

... يجب أن يكون النظام القانوني بمثابة مبرر قانوني ومرجع أخلاقي مهني بالنسبة للسلطات السجنية نظراً لانعدام أي سند آخر لسجن الأشخاص ضداً على إرادتهم. فلا يمكن تبرير ذلك بأي أساس آخر سواء كان طبيياً أو إنسانياً أو خيرياً. ومن ثمة فيجب أن تستند عمليات الإكراه التي تقوم بها الدولة على التفويض القانوني للسلطة، مما يوجب على الأشخاص الذين تفوض لهم الدولة تطبيق العقوبات الجنائية باسمها أن يحرسوا على عدم تجاوز الصلاحيات المخولة لهم".¹ Judge Louise Arbour, Canada 1996

يجب... أن تسود العدالة في سجوننا. فالنظام القضائي الذي يتم بموجبه سجن الأشخاص، لا يجب أن ينتهي دوره عند باب السجن. فكما يسري القانون على الناس خارج السجن، يجب أن يطبق عليهم داخله في الزنازَن وفي جميع جوانب الحياة هناك.² Lord Woolf, England and Wales 1991

من حق السجناء أن يتمتعوا بجميع حقوقهم الشخصية وكرامتهم الشخصية، بحيث لا يجب مسها بموجب القانون أو تكون بالضرورة متعارضة مع الظروف التي يودعون فيها. إن الآثار التي يلحقها الاعتقال بالحقوق الشخصية للسجناء وحرمانهم كبيرة جداً... إلا أن هناك جملة من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمانهم منها وبالتالي فهم يستحقون التعويض عند فقدانها.³ Judge Sachs, South Africa 1999

ومع ذلك يندم تطبيق القانون في العديد من السجون ويحل محله الفساد ويسود فيها العنف وقانون البقاء للأقوى. ففي بعض البلدان، قامت السلطات بتفويت تسيير السجون للسجناء، بحيث ينحصر دور الموظفين في ضمان الأمن حول محيط السجن والسهر على توفير الحاجيات الضرورية. وفي ظل هذا الوضع، يأخذ الأقوياء من السجناء بزمام الأمور داخل السجن الذي يتحول إلى مسرح لصراع العصابات والمجموعات المتناحرة مما يعرض حياة ضعاف السجناء للخطر. وعندما تبلغ الفوضى مداها وتقع أحداث عنف خطيرة، قد يلجأ الموظفون على استدعاء الشرطة العسكرية أو غيرها من قوات النظام لاستتباب الأمن بالعنف أو يتولون ذلك بأنفسهم باستعمال القوة بشكل وحشي يصل أحياناً إلى حد استخدام السلاح الناري.

أعلن بعض المسؤولين مقتل أربعة أشخاص على الأقل وجرح العديد بأحد سجون ساحل العاج بعدما اندلعت أحداث عنف احتجاجاً على نقص الماء... وقد صرح المسؤول الأول عن السجون بالبلد لوكالة رويترز أن النزلاء غضبوا من انقطاع الماء فتم تزويدهم بالحصص اللازمة... وقد أعلن المسؤول السجني فرانسوا ي لرويتز أن قوات الأمن أطلقت النار على سجنين فقتلتهم أثناء محاولتها إخماد التمرد. وقال إنه "تم تأكيد وفاة أربعة سجناء وجرح ثمانية بينما تمكن بعض السجناء من الفرار ولا نعرف عددهم بعد".⁴ "قتل اثنان بغيار ناري ويبدو أن اثنين قتلوا ضرباً بالعصي أو طعنوا بالسكين". BBC News, Ivory Coast jail kills four 2004

يمكن أن يندم العمل بالقانون داخل السجون نظراً:

- لكونها مظهراً من مظاهر غياب القانون في المجتمع خارج السجن؛
- لكونها جزءاً مهماً من الإدارة العمومية، ولعدم وجود جهة تهتم بالعمل على إخضاعها لسلطة القانون ومعالجة غياب المعاملة الأخلاقية والإنسانية للسجناء؛
- بسبب نقص الموارد ومن أجل التحكم في الوضع، يضطر الموظفون إلى تفويض السلطة للأقوياء من السجناء أو ترك المجال لعصابات للصراع حولها؛
- غياب التكوين الملائم للموظفين؛

تبقى جميع السجون المكتظة، لاسيما تلك المسيرة من طرف موظفين عديمي التكوين أو ضعيفي التأطير، مرشحة لتصبح خارجة عن القانون حتى في الدول ذات الإدارة العمومية الجيدة.

الفساد باعتباره أحد أعراض انعدام الالتزام بالقانون في السجون

جميع الأنظمة السجنية معرضة للفساد، حيث يوجد بدرجات مختلفة في الشرق كما في الغرب، وفي العالم النامي كما في العالم المتقدم، وفي الأنظمة السجنية الجيدة التسيير كما في الأنظمة التي تسود فيها الفوضى. فالفساد ظاهرة يصعب تفاديها ما دام أن أعداداً كبيرة من الناس يتم اعتقالهم ضداً على إرادتهم، مع حرمانهم من أبسط الحاجيات والخدمات بينما يتولى مراقبتهم عدد قليل نسبياً من الحراس. وقد يوجد بين السجناء من يحصل على موارد مهمة وفي بعض النظم السجنية قد يضطر الموظفون بسبب ضعف الأجور إلى الخروج عن إطارهم المهني.

يمكن للفساد أن يحصل على عدة مستويات منها:

- التعامل بين السجناء وموظفي السجون؛
- التعامل بين إدارة سجن ومعين وبين السجناء؛
- التعامل مع أفراد أو جماعات من خارج السجن؛
- في قسم الإدارة السجنية المكلف بالتموين وشراء الحاجيات؛
- مسيرو السجون نظراً لاحتمال ارتشائهم لاتخاذ بعض القرارات كالإفراج المشروط عن أحد السجناء..

الولايات المتحدة

اتهم اثنان من مسؤولي السجون بتلقي رشوى مقابل تهريب مني بعض السجناء المحفوظ في درجة حرارة منخفضة من سجن ألينوود الفدرالي لتحمل منه زوجاتهم وخليلاتهم خارج السجن. وقد اتهم مسؤول ثالث بكونه عرض على بعض السجناء تزويدهم مقابل ثمن معين بوثائق من ملفاتهم السرية تتضمن معلومات شخصية حول ضحاياهم وأصحاب الشهادات المدلى بها ضدهم، حسب ما ورد في سجلات المحكمة.⁵ ABP News, United States 2000

يمكن للفساد أن يشمل جميع جوانب الحياة السجنية. فمن الممكن أن يطلب الموظفون من السجناء مقابلاً على الحاجيات الأساسية المضمونة لهم بحكم القانون، مثل الطعام والدواء والتواصل مع أسرهم عن طريق الزيارات والبريد والهاتف أو زيارة طبيب السجن.

تتمكن بعض الأنظمة السجنية المعروفة بالفساد من الحفاظ على مستوى من الانضباط بفعل اتفاق الموظفين والسجناء على "قائمة الأسعار" والقيمة الجارية لمختلف مستويات الإقامة والطعام والاستفادة من التجهيزات.

” في جمهورية الدومنيك، نشرت إحدى المجلات وهي The Judicial Gazette قائمة بأسعار المقابل المؤدى للسجن في ما يخص جميع جوانب الحياة في السجن وتشمل أثمان الطعام والتكييف والحجرات والسيجار والويسكي والمخدرات والحماية والمسدسات والترخيص لزيارة الطبيب وشهادة حسن السيرة من أجل الحصول على السراح المشروط.
Candido Simon Polano, El Negocio penitenciario 2002⁶

ويمكن للسجناء أن يدفعوا مقابلًا للموظفين من أجل معاملة تفضيلية مثل سرير متميز في زنزانة جيدة، أو الدخول إلى مستشفى السجن حيث الظروف أحسن مما هي عليه داخل السجن أو الانتقال إلى سجن أفضل في مكان آخر.

ومن الممكن كذلك رشوة الموظفين من أجل تقديم خدمات غير قانونية مثل توفير المخدرات أو السماح للسجناء بالمغادرة والعودة أو تسهيل هربهم من السجن.

ويتم الأداء إما نقداً أو بتقديم خدمات جنسية، إذ غالباً ما تتعرض النساء السجينات والقاصرون للاستغلال الجنسي الذي يتم مقابل بعض الامتيازات أحياناً. وما دام السجناء في حاجة إلى المال من أجل العيش، فإن الفقراء منهم قد يضطرون إلى ممارسة البغاء.

أسباب الفساد

يعاني العديد من موظفي السجن من ضعف الأجور ويعيشون في ظروف ليست أحسن حالاً من ظروف السجناء أنفسهم. وقد تكون إدارة السجن طرفاً مشاركاً في عملية الفساد، وربما تكون على علم بوجودها دون أن تملك القدرة على وضع حد لها مخافة انتقام الحراس من المسيرين إذا ما حاولوا إصلاح الأوضاع. كما أن الحراس الغاضبين من مثل هذه التدابير قد يعتمدون إلى التغاضي عن الأعمال الفوضوية من أجل الإساءة إلى سمعة المسيرين وإحراج قادتهم السياسيين.

في بعض الأماكن تعتبر السجون جزءاً من منظومة أوسع في بلد تسود فيه ثقافة الفساد جميع مناحي الحياة.

” إن طبيعة العمل في السجن تعني أن الموظفين يعتمدون على بعضهم البعض من أجل المساعدة والحماية، لاسيما خلال الأزمات. والسجناء يعولون بدورهم على الموظفين من أجل سلامتهم وأمنهم والحصول على الخدمات والتواصل مع العالم الخارجي. وهذا النمط من العلاقات يشجع التغاضي عن الممارسات غير اللائقة وعدم إبلاغ الإدارة أو الهيئات الخارجية عنها نظراً للعواقب التي سيجنيها من يمس بحلفائهم من الموظفين أو من الذين يقدمون لهم الحماية.”

Research and Prevention Division, Queensland Prison Industries:
a Review of Corruption Risks 2000⁷

الطريقة المطلوبة لإحلال القانون بالسجون

إن فرض القانون في السجون ليس بالأمر الهين. فاستعادة زمام الأمور من أيدي السجناء تحتاج إلى الإرادة القوية والتخطيط وتوفير الموارد اللازمة. فالقضاء على الفساد بعد تجذره عملية معقدة، ناهيك عن بعض المشاكل الخاصة التي تطرحها السجون بسبب طبيعتها المغلقة والعلاقات التي تربط بين السجناء، من جهة، والحراس من جهة أخرى، تجعل إطلاع الرأي العام بما يحصل داخلها أمراً محفوفاً بالمخاطر لأن عموم الناس قد لا يعيرون اهتماماً كبيراً في حالة تعرض السجناء للاستغلال. فتغيير ثقافة التعذيب وسوء المعاملة عملية تتطلب وقتاً طويلاً لكي تعطي ثمارها (أنظر المقترح التوجيهي الثامن).

ولكي تتحول السجون إلى مؤسسات ملتزمة بأحكام القانون، فلا بد من اتخاذ تدابير:

- تدعمها السلطات العليا؛
- وتضمن الناس على أن الأمور تسير في اتجاه التغيير؛
- وتعطي الثقة لموظفي المؤسسات السجنية بأنهم لن يتأثروا سلباً بهذه العملية.
- وتقوم بإحداث آليات مستقلة لمراقبة النظام (أنظر المقترح التوجيهي الحادي عشر).

خطر السقوط في فخ الدعاية

في البلدان التي لا تلتزم سجونها بأحكام القانون وتسود فيها خروقات حقوق الإنسان بشكل متجذر، يجب التأكد من أن الدعوة إلى الانخراط في مشروع من مشاريع الإصلاح السجني دعوة جدية وليست مجرد عملية دعائية ترمي لتلميع صورة البلد المعني والتغطية على خروقاته في مجال حقوق الإنسان. وللتأكد من ذلك، فلا بد من اتباع الخطوات التالية:

- مطالبة الإدارة السجنية بتغيير ملموس وسريع يثبت جدية التزامها؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني عبر الالتقاء بها في بداية المفاوضات، واستشارتها حول المشروع، ومطالبة الجهات المعنية بدعوتها إلى المشاركة في النقاش المتعلق بالمشروع؛
- التأكد من صحة ودقة المعلومات المقدمة لوسائل الإعلام، وأن المشروع ليس مجرد وسيلة لتلميع صورة النظام السجني بالبلد المعني.
- اشتراط تقييم مستقل للمشروع.

مواجهة الفساد

تعتبر مواجهة الفساد جزءاً من عملية أوسع ترمي إلى إحلال القانون بالسجون. فالأمر يتطلب عملاً متزامناً على عدة جبهات.

” يعبر...المسؤولون عن تخوفهم من تعثر الجهود (الرامية إلى محاربة الفساد) إذا لم يتم إحداث تغييرات بنيوية في نظام الحكامة بجورجيا...الفريق القيادي الجديد...يعتزم الزيادة في أجور الوظيفة العمومية من أجل جلب الكفاءات العالية...وسيتم إحداث صندوق لمحاربة الفساد...من أجل المساعدة في زيادة الأجور بالوظيفة العمومية...ويتوقع أن يتولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إدارة هذا الصندوق.”

Karen Madoin, Saakashvili administration presses anti-corruption campaign in Georgia 2004⁸

تعتبر معالجة أجور وظروف الموظفين إحدى الأولويات. فإن كانت أجور الموظفين متدنية بشكل تصبح معه الأموال التي يدفعها السجناء وسيلة أساسية يلجأ إليها الموظفون على جميع مستويات النظام السجني، فإن الفساد يصبح بذلك أمراً حتمياً. لكن الفساد قد يحدث حتى في الحالات التي يتقاضى فيها الموظفون أجوراً بمستوى لائق.

هناك العديد من التدابير التي يمكن اتخاذها لمعالجة ظاهرة الفساد:

- ويتمثل أحدها في تقليص الفرص التي تتيح للأفراد التورط في ممارسات فاسدة كأن يتم تغيير مواقع عمل الموظفين داخل السجن بشكل يصعب معه بناء علاقات فاسدة مع غيرهم من الموظفين والسجناء. ومع ذلك، فمن عيوب هذه الطريقة أنها تؤثر سلباً على مستوى العلاقة مع السجناء وعلى مردودية العمل.

- في أحد البلدان، تم استخدام كاميرات في السجون كتجربة لمراقبة طبيعة العلاقة بين الموظفين والسجناء.
- يمكن للتدابير الخاصة بتفتيش الموظفين عند الدخول والخروج من العمل أن تكون فعالة إذا تم تطبيقها بصرامة، بحيث ستدفعهم إلى عدم الرضوخ للضغوط الممارسة عليهم من طرف غيرهم من الموظفين أو من طرف السجناء من أجل إدخال مواد ممنوعة إلى السجن أو إخراجها منه.
- من شأن اعتماد نظام غير نقدي من طرف الأقسام المكلفة بالتسيير المالي للسجون أن تقلص من احتمال اختفاء الأموال.
- تعتبر حماية المبلغين عن الممارسات الفاسدة من التدابير المهمة في هذا الباب.
- من شأن إحداث خط هاتفي للإبلاغ عن حالات الفساد أن يكون ناجعا.

” حاول مدير جديد لسجون ولاية بريو دي جانيرو منع الحراس من تلقي الأموال من السجناء بتوزيع كتيب على جميع السجناء يحدد الخدمات التي يمكنهم الاستفادة منها دون دفع مقابل.“

ICCPS Mission Report 2000

تخفيف العنف بين السجناء

تعتبر محاربة العنف داخل السجون من أصعب المهام وربما تحتاج إلى تغيير على مستوى ثقافة النظام السجني برمته. فمن شأن التدابير التي يتم اتخاذها مع أحداث عنف معينة في ظل تجاهل نواقص النظام ككل أن تشكل في حد ذاتها خرقا لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة على هذا النوع من التدابير نذكر:

- مواجهة العنف بالعنف؛
- نقل السجناء من ضحايا العنف إلى زنازن معزولة أو تشديد ظروف اعتقالهم دون معاقبة المذنبين الحقيقيين.
- نقل المتهمين بالشغب دون محاكمة واعتقالهم بشكل منعزل لمدة طويلة دون أي حق في الطعن.
- إحداث مرافق مشددة الحراسة واعتقال السجناء في ظروف مشددة تؤثر على صحتهم العقلية.
- اللجوء إلى استخدام بعض الأدوات الممنوعة بموجب القوانين والمواثيق الدولية مثل الأصفاد وأغلال الأرجل.

رغم أن الأمر قد يتطلب عزل السجناء بشكل محدود (شريطة ضمان محاكمة نزيهة وحق الطعن) وإحداث وحدات صغرى، فإن تحسين مستوى الأمن بالسجون وتقليص حدة العنف بين السجناء يجب أن يتم وفق برنامج إصلاحي يشمل النظام السجني كله.

مواجهة العصابات

ربما يكون الانتماء للعصابات إحدى المشاكل التي تتخبط فيها السجون في بعض الدول. فقد توسع العصابات مجال أنشطتها من الشارع ليمتد إلى السجون عن طريق أعضائها عندما يتم سجنهم. وفي ظل هذا الوضع، ينضم بعض السجناء لإحدى العصابات كوسيلة أساسية للعيش وتأمين الحماية لأنفسهم، مما يجعل من الصراع بين العصابات أحد المظاهر المعتادة في الحياة السجنية.

وفي ما يلي بعض التدابير المعتادة التي يتم اللجوء إليها من أجل مواجهة الانتماء للعصابات داخل السجون :

- توزيع زعماء العصابات بوضعهم في سجون مختلفة.
- تفريق أعضاء العصابات وعدم السماح لهم بالعودة للسجون العادية إلا إذا انسحبوا من العصابات التي ينتمون إليها.

- تدابير تربوية من أجل القضاء على ثقافة العصابات وتعويضها بأخلاقيات أخرى.
- إشراك المجتمع المدني في التعاطي مع العصابات.

” أعلن بعض المسؤولين أن عددا من المسجونين من أعضاء العصابات بالسلفادور اتخذوا أكثر من 100 شخص كرهائن في إطار عمليات تمرد قاموا بتنسيقها على مستوى سجنين. وقد علم أن النزلاء قد احتجزوا الزوار والموظفين معا وكانت مطالبهم غير واضحة.

ففي كوخوتيبكي (Cojutepeque) قرب سان سلفادور ما يزال عدد من الأشخاص يقدر بـ 60 رجلا وست نساء وثلاثة أطفال رهن الاحتجاز. وفي شالاتينانكو (Chalatenango) على بعد 150 كيلومترا شمال العاصمة، يقدر عدد الرهائن بأربعين شخصا. وصرح أحد المسؤولين أنه في الوقت الذي كان فيه بعض أصدقاء وأسر السجناء يهيمون بمغادرة السجون بعد نهاية الوقت المخصص للزيارة، قام أعضاء من عصابة "مارا 18" باقتحام الأبواب وإغلاقها. وخلال الشهر الماضي قتل 31 شخصا في عراك داخل سجن لا إسبيرانزا بسان سلفادور دار بين سجناء من بينهم أعضاء من "مارا 18"

BBC News, Salvador jail gangs take hostages 2004⁹

القضاء على التعذيب والحد من انتشار سوء المعاملة

في فضاء مغلق حيث تخضع مجموعة من الأشخاص لسيطرة مجموعة أخرى، يبقى التعذيب وسوء المعاملة احتمالا قائما. وتعتبر السجون مواقع مرشحة لوقوع مثل هذا الاستغلال لأن السجناء ينظر إليهم كمنبوذين والموظفين قد يعتبرون أنهم يقدمون خدمة للمجتمع بإساءة معاملة من هم تحت إمرتهم. فسوء المعاملة يمكن أن يحدث حتى في السجون التي تتمتع بتسيير جيد وفي الأنظمة السجنية المعروفة بشفافيتها. وعندما تصبح هذه الظاهرة متجذرة أو بمثابة القاعدة في بعض الأنظمة، فإن الحد منها قد يتطلب وقتا طويلا. وبذلك يتعين على السلطات المعنية أن تبدأ بقرار يبين عزمها على التغيير، كما يجب أن تقوم باتخاذ تدابير تؤكد من خلالها تلك الرغبة للموظفين. فلا بد كخطوة أولى أن تتم صياغة إعلان حول القاعدة الأخلاقية التي ستشتغل وفقها مصلحة السجون مع نشرها على نطاق واسع.

ويمكن التعريف بالعملية:

- باستعمال المصقات؛
- توزيع بطائق على الموظفين تحمل الرسائل الأساسية التي يراد توصيلها؛
- إنتاج كتيب لكل موظف
- توصيل الرسالة في إطار لقاءات تعقد مع الموظفين.

يجب عرض هذا الإعلان الأخلاقي بشكل موسع داخل السجن من أجل توعية الموظفين به وحتى يتمكن الزوار من رؤيته أثناء الزيارات التي يقومون بها.

سيكون احتمال سوء معاملة السجناء كبيرا في الأجزاء الأكثر انغلاقا في النظام السجني، لاسيما في زنازن العزل أو العقوبة وفي المرافق المخصصة لضعاف السجناء والمعرضين منهم لسطوة النزلاء الآخرين. وتشمل أولى الخطوات المفيدة التي يمكن اتخاذها في هذه الباب تحسين ظروف السجناء بهذه الفضاءات المحجوبة من السجن، وإرساء قواعد واضحة لضبط مستوى القيود المسموح بها.

تسمح بعض الأنظمة السجنية باستعمال الأسلحة النارية بينما تلجأ كلها إلى استخدام القوة في حالات الطوارئ القصوى. فهناك آليات دولية واضحة لحقوق الإنسان تضبط استعمال القوة من طرف المسؤولين عن تطبيق القانون، ويتعين بالتالي توفير التكوين من أجل الأخذ بهذه المعايير. فالأنظمة السجنية غالبا ما تستغل أحداث والشغب من أجل استخدام العنف، خصوصا وأن مثل هذه الأحداث تستمر لمدة شهور بحيث يظل السجناء قابعين طيلة اليوم في الزنازن وربما تعرضوا لسوء المعاملة في أيام أخرى. ومن ثمة فإن دور المراقبين المستقلين مهم في هذا الباب. (أنظر المقترح التوجيهي الحادي عشر).

لا يجب بأي حال من الأحوال أن تعطى لبعض السجناء سلطة تأديبية على باقي النزلاء.

” أسفرت الورشة عن نقاش حول منصب السجين الحارس... فهذا المنصب يشغله بعض السجناء بناء على حسن سلوكهم وتخول لهم بعض المهام التي يضطلع بها عادة حراس السجن. ويرى موظفو السجن أن ذلك يساهم في تحفيز السجين عبر تخويله الحق في تخفيف العقوبة فضلا عن تقليص أعباء موظفي السجن. فالقطاع السجني يعاني من بشكل دائم من نقص الموارد البشرية وقد أثبت نظام تعيين السجناء كحراس فعاليتها في تدارك العجز الحاصل في الموارد البشرية على المستوى القاعدي. وقد لقي هذا الرأي... معارضة من قبل البعض... حيث أشير إلى أن... السجناء الحراس يعملون في الغالب كسماسرة للسلطات السجنية ويستغلون مناصبهم لترهيب السجناء الآخرين ويرتكبون بذلك خروقات جسيمة لحقوق الإنسان.”

مبادرة الكومنولث الخاصة بحقوق الإنسان، تقرير السجن وحقوق الإنسان حول الورشات المنظمة ببوبال، الهند 1998¹⁰

الإصلاح من خارج السجن

يتوقف إحلال القانون بالسجون على تغيير ثقافة وأفكار المسيرين والعاملين في النظام السجني. فالتأثيرات الخارجية تلعب دورا مهما أيضا، حيث يمكن دعم الإصلاح بواسطة العمل الذي تقوم به الهيئات القانونية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على عرض القضايا على المحاكم من أجل تحديد المتطلبات القانونية (أنظر المقترح التوجيهي الثاني عشر)

إحالات

1. The Honourable Louise Arbour, Commission of Inquiry into Certain Events at the Prison for Women in Kingston, Public Works and Government Services Canada, Ottawa, 1996, p.179
2. Prison Disturbances April 1990: Report of an Inquiry by the Rt Hon Lord Justice Woolf (Parts I and II) and His Honour Judge Stephen Tumim (Part II), HMSO, London, 1991, p.373
3. In the case of August and another v Electoral Commission and others 1999 4 BCLR 363 (CC) in .3
4. Protesting Prisoners_ Rights in Southern Africa: An Emerging Pattern, Dr. Sufian HemedBukurura, Penal Reform International, 2002, pp. 372-373
5. Ivory Coast jail riots kill four, BBC News, 3 November 2004.
6. Candido Simon Polanco, El Negocio Penitenciario, Gaceta Judicial, no.125, 25 January to 8 February 2002, pp. 10-12
7. Queensland Prison Industries: a Review of Corruption Risks, Research and Prevention Division, Criminal Justice Division, Brisbane, 2000, p.1
8. Karen Madoian, Saakashvili administration presses anti-corruption campaign in Georgia, 2/02/04, reported in Eurasia Insight, 22 November 2004
9. 9 Salvador jail gangs take hostages, BBC News, 24 September 200
10. Prisons and Human Rights report on workshops organised at Bhopal, India, Commonwealth Human Rights Initiative, Delhi, 25 to 26 April 1998



وزارة الخارجية
البريطانية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
كينغز كوليج لندن
26-29 Drury Lane
www.prisonstudies.org London WC2B 5RL
الهاتف: +44 (0)20 7848 1922
الفاكس: +44 (0)20 7848 1901
البريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk

© المركز الدولي للدراسات السجنية، 2004

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراسات السجنية